المرأة والشأن العام، في ضوء الاستطلاعات والأبحاث

ملحم شاوول

مدخل

في لبنان اليوم، تعدُّ مقاربة وضع المرأة في العمل السياسي وممارسة الشأن العام جزءاً من ممارسة بحثية اجتماعية شاملة حول المجتمع اللبناني وأشكال ممارسته للسلطة السياسية وتنظيمه لها وتعبيره عنها. عندما نقول «مجتمع لبناني» نستحضر تركيبة اجتماعية مركبة ومعقّدة تتضافر فيها العناصر التي اعتادت السوسيولوجيا أن تسميها تقليدية أو بنى أصيلة مع العناصر التي اعتدنا أيضاً أن نسميها حديثة أو متطورة.

كيف نقارب وضع المرأة في العمل السياسي ونحن، على صعيد البنى الاجتماعية أمام مفارقة مذهلة: المطلوب بحث في وضع المرأة سياسياً ضمن النظام الاجتماعي القائم أساساً على عزلها. في أساس البنية الاجتماعية اللبنانية يوجد النظام البطريركي وهو قائم على التراتبية الاجتماعية الحادة مضاف إليها عزل المرأة عن المدى والشأن العامين أي مجالات صنع القرارات واتخاذها[1]. مما يعني كونها في المطارح الخاصة حيث دورها الرئيسي هو الإنجاب والاهتمام بشؤون العائلة تحت سلطة الرجل. وبما أن السلطة السياسية في لبنان ترجمة، في مظهر من مظاهرها، لهذا النظام

(١) أنظر شرابي، هشام: «**النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**»، مراكز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩٠.
«**النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**» مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩٢.

الاجتماعي، فكيف يمكن أن يكون للمرأة دور فيه؟ إن السلطة السياسية في لبنان خلاصة تشابك التمثيل السياسي للعائلات (الامتدادية والعشائرية) مع هويتها الطائفية ونفوذها في مناطقها؛ ولا يكون هذا التمثيل إلاّ من خلال الذكور الأكثر سلطة داخل جب من أجباب العائلة أو بيت من بيوتها[1].

المشاركة بين سند القانون ومعوقات التقليد

هذه التركيبة تجعل من المجتمع اللبناني مجتمعاً يصعب فيه بشكل عام المشاركة في القرار للأسباب التالية:

أولاً: إنه مجتمع شديد التنافس بين فئاته المتعددة والمختلفة. وهناك خطر دائم أن ينزلق هذا التنافس نحو العنف رغم وعي اللبنانيين العميق ضرورة ضبط وتأطير هذا التنافس ضمن أسس معينة هي التي نسميها الديمقراطية اللبنانية.

ثانياً: يفرز هذا التنافس كما سبق أن أشرنا نخباً تمْتَهنُ تدريجياً «لعبة السياسة» بما هي إدارة الأزمات وحلّها (وافتعالها أحياناً). فيصبح موضوع اتخاذ القرار والمشاركة فيه محصوراً بفئة «مهَنيّة» خبيرة ومحترفة تتكون من قيادات البنى الاجتماعية القائمة أكانت عائلات أم طوائف.

هذه السيرورة بمنطقها ومنطق عملها تضع أساساً شرائح واسعة من الفئات

---

(١) أنظر: شوفالييه، دومينيك: «**مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**» دار النهار - بيروت - ١٩٩٤.

هانف، ثيودور: «**لبنان تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**» مركز الدراسات العربي - الأوروبي - باريس ١٩٩٤.

الخازن، فريد: «الانتخابات النيابية الأولى في لبنان ما بعد الحرب: «متاريس الديمقراطية الجديدة». (ص: ٢٩ - ١١٦)، في كتاب «**الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب، الأرقام والوقائع والدلالات**»، إشراف فريد الخازن وبول سالم - المركز اللبناني للدراسات - بيروت - ١٩٩٣.

شاوول، ملحم: البقاع: العائلات المرهقة» (ص: ١٦٧ - ٢٤٣)، في كتاب «**الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب، الأرقام والوقائع والدلالات**»، إشراف فريد الخازن وبول سالم - المركز اللبناني للدراسات - بيروت - ١٩٩٣.

الصّليبي، كمال: «**بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين الصورة والواقع**».

شرارة، وضاح: «**الأهل والغنيمة، مقوّمات السياسة في المملكة العربية السعودية**، دار الطليعة - بيروت - ١٩٨١.

Khalaf, Samir 1987, «**Lebanon's Predicament**». Columbia University Press - New - York.

Harik, Iliya 1968, «**Politics and change in a Traditional Society**» Princeton.

الاجتماعية خارج القرار وخارج المشاركة وهي تلفظ أساساً شرائح من «الذكور» خارج القرار ـ وهم الذين تم تأهيلهم داخل هذا المجتمع للمشاركة في القرار ـ فكيف بالأحرى «النساء».

من هنا نرى أن آلية اتخاذ القرار والمشاركة فيه، في مجتمع نسميه «تقليدي» عازلة لمن أمكن عزله عن القرار وليست مستقبلة له.

لكن، هناك منطق آخر يواجه هذه الآلية ويحاول أن يتوازى معها، هو المنطق المفروض من خلال دولة الحقوق وحماية القوانين[1]. وفي لبنان أيضاً إرث حقوقي قانوني يرعى جوانب عديدة من الحياة السياسية وينظمها، وهو قانوناً يساوي بين الرجل والمرأة في ما يخص الحق في المشاركة السياسية. هذا المنطق الحقوقي في جوهره يهدف إلى إدخال أوسع الفئات في دائرة السياسة لأنه مبني على خيار النظام الدستوري الديمقراطي.

من هنا نستنتج أن المجموعات والفئات الاجتماعية التي تطمح إلى المشاركة في القرار عليها الاستفادة من وضع يكون فيه المنطق الثاني ـ منطق القانون ـ في حالة من الاستقواء على المنطق الأول، منطق الترجمة المباشرة للبنى الاجتماعية ولميزان القوى الاجتماعي. إنما منطق القانون يمنح الحق ولكن لا يفرض تطبيقه. هناك حركات يسميها آلان تورين «الحركات الاجتماعية» التي تناضل لتحويل القانون إلى حالة اجتماعية فعلية وتدفع إلى تغيير الذهنيات على هذا الأساس. وهو يقارن بين «الحركات العمالية» في بداية القرن وتطورها الداخلي من خلال وعيها لذاتها وللخارج من خلال نضالاتها ووعي الآخرين لها، و«الحركات النسائية» التي سلكت منهجياً المنطق نفسه

---

(١) أنظر: أشتيّ، شوكت: «الالتزام الحزبي والوضع الملتبس: حزب الكتائب والحزب الشيوعي. في كتاب **«الحياة العامة في لبنان، تعبيرات السياسي وإعادة تشكيلاته»** (ص: ٩٠ ـ ٣٦ ترقيم عكسي)، مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر ـ بيروت ـ ١٩٩٧.

مخيبر، غسّان: أقلية تبحث عن موقع لها حيال النظام الطائفي اللبناني في مجلة **«المرقب»** خريف ١٩٩٧، ص: ١٣١ ـ ١٥٦.

Salam, Nawaf 1994 **«Individu et citoyen au liban».** in le liban aujoud'hui, fadia kiwan dir. Cermoc - CNRS éditions, pp 137 - 150.

نصّار ـ شاوول، ندى: «سلسلة محاضرات غير منشورة للتثقيف القانوني للنساء» ـ تنظيم التجمع الدمقراط النسائي ـ ١٩٩٤.

مغَيزل، لور: **«المرأة في التشريع اللبناني»**. معهد الدراسات النسائية في العالم العربي ـ كلية بيروت الجامعية. مؤسسة نوفل ـ بيروت ـ ١٩٨٥.

نحو تثبيت وجودها «كفاعلات في المجتمع» Conquérir le droit d'être des actrices sociales[1].

إذن داخل التركيبة اللبنانية يوجد، إذا جاز التعبير، «بابان» أمام النساء لدخول العمل السياسي، باب مقفل أمامهنّ كمواطنات هو باب البنى الاجتماعية التقليدية القائمة (ويُفتح في حالات خاصة لمرأة تنوب مؤقتاً عن ذكر) وباب مفتوح مبدئياً للجميع هو باب دولة القانون والمؤسسات الذي يشكل المدخل الطبيعي للعمل السياسي «الطبيعي» للنساء.

هذه الإشكالية تفتح مقاربات عدة لموضوع المرأة والعمل السياسي في لبنان يمكن مقاربة الأوضاع الداخلية للحركة النسائية لجهة البرنامج والتنظيم والاستعداد الواعي لاحتلال مواقع على صعيد السلطة السياسية أو إجراء دراسات مونوغرافية حول تجارب محددة في مجالات سياسيّة محددة. كذلك يمكن أخيراً إجراء استطلاع الآراء في الأمور المتعلقة بالنظام السياسي والممارسات السياسية والرغبات والانتظارات من هذه المؤسسات والسياسات.

يشكل هذا البحث مدخلاً أولياً على صعيد المستوى البحثي الثالث، أي المستوى الاستطلاعي. نحاول أن نظهر صورة لوضع المرأة حالياً في لبنان حول الأمور التالية: العمل الحزبي، مواقعها في أمور الشأن العام، المواقف والآراء حول النظام السياسي والممارسات السياسية. وذلك من خلال الاستطلاعات التالية:

ـ استطلاعات مؤسسة ريتش ـ ماس المعدّة لجامعة سيدة اللويزة N.D.U. بين ١٣/٤/١٩٩٥ و٣٠/١١/١٩٩٥ ضمن برنامج «الشأن العام في قضايا الناس» وقد نُشرت تباعاً في منشورات الجامعة التالية:

ـ «المواطنية والديموقراطية والانتخابات»، وقائع المؤتمر الثامن، شباط، ١٩٩٦.

ـ «المركزية واللامركزية والمشاركة الشعبية»، وقائع المؤتمر التاسع، تشرين الثاني، ١٩٩٦.

ـ استطلاعات مؤسسة ريتش ـ ماس المعدّة «للمؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم» ومؤسسة «كونراد أديناور» حول «الالتزام الحزبي في لبنان» نشرت في كتاب «الأحزاب والقوى السياسية في لبنان» الصادر عن المؤسستين المذكورتين عام ١٩٩٦.

---

(١) أنظر: Touraine, Alain 1997, **«Pourrons - nous vivre ensemble? Égaux et différents»**. Fayard - Paris.

ـ استطلاعات مؤسسة «إحصائيات لبنان» حول انتخابات صيف ١٩٩٦ التي جرت بين ١٩٩٦/٧/٣٠ و١٩٩٦/٨/٨.

النساء والعمل الحزبي:

في ختام مقابلتها مع محققة «النهار» في مناسبة الانتخابات النيابية صيف ١٩٩٦، قالت نهاد سعيد، نائبة جبيل إنها ترى بعد تجربتها الطويلة في السياسة أن أفضل الطرق لدخول المرأة الحياة السياسية تبقى الطريق الحزبية (النهار، ١٩٩٦/٨/٢٠). كانت سعيد ترد بطريقة غير مباشرة على وجهة النظر القائلة إنه من الممكن أن تدخل المرأة الحياة السياسية عبر «الطرق التقليدية» من خلال عائلتها وطائفتها ومنطقتها والتي اعتبرتها سعيد، عن خبرة، من أصعب المسالك لولوج المرأة العمل السياسي في لبنان.

لكن هل تبادل الأحزاب المرأة رهانها عليها؟ المرأة تراهن على الأحزاب، لكن الأحزاب لا تراهن على المرأة!

قبل ١٩٧٥ كانت هناك فسحة من الأمل في تطور العمل الحزبي بشكل يدمج المرأة تدريجياً في العمل السياسي المنظم. مثلاً لدى تأسيس الحزب الديمقراطي، كانت نسبة النساء في عملية تأسيس هذا الحزب ٣ على ٧، أي تناهز النصف وهي نسبة جيدة بالنسبة لتلك الفترة[١] وفي الأحزاب الأخرى كانت نسبة الأعضاء النساء في الأحزاب تتراوح من ٣ في المئة إلى ٧ في المئة، موزعة على الشكل التالي:

* حزب الكتائب اللبنانية: ٦ ـ ٧٪
* الحزب التقدمي الاشتراكي: ٣ ـ ٥٪
* الحزب الشيوعي اللبناني: ٧ ـ ٨٪ (...)[٢].

هذه النسب خير دليل على شحّ الوجود النسائي في المؤسسات الحزبية اللبنانية: لا وجود فعلياً للنساء في الأحزاب السياسيّة في لبنان.

بعد توقف العمليات العسكرية في بداية التسعينات باتت صورة الأحزاب في لبنان في أسوأ مظاهرها وباتت هي، كمؤسسات، في حالة من التفكك والضياع[٣]. في الاستطلاع

(١) حشيمي بوخليل، دنيا: **«المراة بين الواقع والمرتجى»** ـ أطروحة دكتوراه غير منشورة في الجامعة اللبنانية ـ معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثاني، الرابية ـ ١٩٩٧.

(٢) المرجع نفسه ص: ٣٢٧ إلى ٣٩٩.

(٣) أنظر: مسّرة، إنطوان (إشراف) والجمعية اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة أدينهاور: **«الأحزاب والقوى السياسية في لبنان»** بيروت ـ ١٩٩٦.

المنشور في هذا الكتاب، ٦٤,٢٥٪ من المستطلعين لا ينتمون إلى أحزاب ولا يرغبون في ذلك و٧٧,٨٪ من هذه الكتلة تقول «لا للأحزاب» أي لا تريد بتاتاً الأحزاب! في المقابل، ١٠,٥٪ من المستطلعين ينتمون حالياً إلى أحزاب وجمعيات ونقابات. ولدينا نسبة ٢٣,٧٥٪ يأملون في تحسن العمل الحزبي رغم عدم التزامهم الحالي، فهم لا ينتمون إلى هذه الهيئات، لكن يرغبون في ذلك. (١,٥٪ لا جواب لديهم). بالنسبة إلى الـ ٦٤,٢٥٪ الذين لا ينتمون ولا يرغبون في ذلك، الأكثرية نسائية، (٥٦,٤٪)، مقابل ٤٣,٦٪ من الذكور. ونسبة النساء اللواتي يقلن «لا للأحزاب!» ٧٩,٣٪. مقابل ٧٥,٩٪ ذكور!

ما يمكن أن نستنتجه حول النساء والعمل الحزبي من خلال هذه المعطيات هو أن النساء اللبنانيات بشكل عام وحالياً ضدّ الالتزام ضدّ العمل الحزبي وضدّ الأحزاب.

هذا هو موقف الأكثرية العددية للنساء المطابق إلى حد كبير لموقف الذكور من الأحزاب والعمل الحزبي. لكن ما نعلمه أيضاً أن «الأكثريات العددية» لا تعبّر عن النشاط العملي المؤثر. ويكفي هذا الأخير أن تقوم به «أقليات» منظمة وواعية كي تحدث تأثيراً كبيراً في المجتمع وفاعلية في المردود. لدينا ١٠,٥٪ من المستطلعين ينتمون حالياً إلى أحزاب وجمعيات ونقابات، ثلثهم من النساء (٣١٪)؛ والسؤال: «ما هي نوعية التزام المنتميات إلى تنظيمات؟» يظهر التوزيع التالي:

٥٣,٨٪ ينتمين إلى جمعيات إنسانية مقابل ٢٧,٦٪ من الذكور.
٣٨,٥٪ ينتمين إلى جمعيات تعمل في المجال البيئي مقابل ٢٤,١٪ من الذكور.
٣٠,٨٪ ينتمين إلى أحزاب دينية مقابل ٣١٪ من الذكور.
٢٣,١٪ ينتمين إلى نقابات مقابل ٣٧,٩٪ من الذكور.
(المجموع يفوق الـ ١٠٠٪ بسبب احتمال الانتماء إلى أكثر من تنظيم أو جمعية).

وتوخياً للدقة طلب من المستطلَعين أن يحددوا نوعية التنظيم السياسي، الاجتماعي، النقابي الذي ينتمون إليه حالياً فكانت الأجوبة التالية: (الصعيد العام مقارن مع الذكور والإناث).

التنظيم	النسبة العامة	إناث	ذكور
١ ـ حزب سياسي	١٩,٠٠٪	٧,٧	٢٤,١
٢ ـ نقابة عمالية	١٩,٠٠٪	٧,٧	٢٤,١
٣ ـ نقابة أو رابطة طلابية	١٩,٠٠٪	١٥,٤	٢٠,٧

٤ ـ جماعة أو حزب ديني	٪١٩,٠٠	٢٣,١	١٧,٢
٥ ـ نادي رياضي أو ثقافي	٪١٦,٧	٧,٧	٢٠,٧
٦ ـ جمعية للتنشيط الاجتماعي في الأحياء والقرى.	٪١٦,٧	٢٣,١	١٣,٨
٧ ـ جمعية لحماية البيئة	٪١٤,٣	٧,٧	١٧,٢
٨ ـ جمعية اجتماعية للعمل الإنساني (أهلية)	٪٩,٥	١٥,٤	٦,٩
٩ ـ جمعية اجتماعية للعمل الإنساني (دينية)	٪٩,٥	٢٣,١	٣,٤
١٠ ـ جمعية لمكافحة المخدّرات	٪٢,٤	٧,٧	-
١١ ـ جمعية لمواجهة خطر السيدا	٪٢,٤	٧,٧	-
١٢ ـ جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان	٪٢,٤	-	٣,٤

نلاحظ أن الفوارق في نوعية الالتزام واضحة هنا بين النساء والذكور. النساء اللواتي يرغبن في الالتزام بقضايا الشأن العام، يتجهن أساساً نحو الجمعيات الإنسانية والبيئية المفضّلة على الأحزاب والنقابات. كما نلاحظ أنه ضمن الكتلة الملتزمة بالجمعيات الإنسانية، تفضل الأكثرية الجمعيات الدينية على الجمعيات الأهلية. أما اللواتي ترغبن في الالتزام الحزبي، فيبدو أن الحزب الديني يستهويهنّ أكثر من بقية الأحزاب.

لكن لاحظنا أن عبارة «إلتزام» واسعة وتشمل مستويات من الممارسة ودرجات من التورط degrès d'implication. هناك مجرد تطبيق القوانين، الاطلاع على أمور الشأن العام، المشاركة، المساهمة في التحرك، إلخ. وبالنسبة إلى العينّة ككل، جاءت درجات التورط في أمور الشأن العام على الشكل التالي:

المعدّلات على الصعيد العام:

١ ـ مجرد الالتزام بالقوانين والأنظمة القائمة	٪٥٨,٨
٢ ـ المشاركة في الانتخابات	٪٥٢,٠
٣ ـ الاطلاع على الشؤون السياسيّة	٪٤٧,٥
٤ ـ المشاركة في النشاطات العامة	٪٤٤,٥
٥ ـ الدفاع عن الحقوق والنضال من أجلها	٪٣٤,٥

٦ ـ المساهمة في معالجة النزاعات على المستوى الوطني	٪١٨,٠
٧ ـ النضال من أجل مبادىء وأفكار وأنظمة سياسيّة	٪١٥,٥
٨ ـ المساهمة في معالجة النزاعات على المستوى المحلّي	٪١٣,٥
٩ ـ العمل لاحتلال موقع من مواقع السلطة	٪١٠,٥
١٠ ـ المشاركة في وضع برامج سياسيّة ودعمها والنضال من أجلها	٪٦,٥

نرى أن كل المهمات التي تتطلب «مشاركة» و«دفاعاً» و«مساهمة» و«نضالاً» و«عملاً»، أي تورطاً شخصياً مباشراً في الأمور السياسية والمشاركة في القرار، تحظى بنسب دون المعدّل.

ونلاحظ أن الممارسة التي تترجم العمل الحزبي المنظم (المرتبة العاشرة: المشاركة في وضع برامج ودعمها والنضال من أجلها)، تحظى بنسبة تعبّر عمن هم على استعداد الآن لهذا النوع من الالتزام.

أما إذا أخذنا الأجوبة النسوية مستقلة فيصبح الترتيب على الشكل التالي:

ترتيب الأجوبة النسائية:

١ ـ الالتزام بالقوانين والأنظمة القائمة	٪٥٩,٣
٢ ـ المشاركة في الانتخابات	٪٥٠,٨
٣ ـ المشاركة في النشاطات العامة	٪٤٧,٣
٤ ـ الاطلاع على الشؤون السياسية	٪٤٠,٧
٥ ـ الدفاع عن الحقوق والنضال من أجلها	٪٣١/٢
٦ ـ المساهمة في معالجة النزاعات على المستوى الوطني	٪١٩,٦
٧ ـ النضال من أجل مبادىء وأفكار وأنظمة سياسيّة	٪١٣,١
٨ ـ المساهمة في معالجة النزاعات على المستوى المحلّي	٪١٠,٦
٩ ـ العمل لاحتلال موقع من مواقع السلطة	٪١٠,٦
١٠ ـ المشاركة في وضع برامج سياسيّة ودعمها والنضال من أجلها	٪٣,٥

ترتيب أجوبة الذكور:

١ ـ الالتزام بالقوانين والأنظمة القائمة	٪٥٨,٢
٢ ـ الاطلاع على الشؤون السياسيّة	٪٥٤,٢
٣ ـ المشاركة في الانتخابات	٪٥٣,٢
٤ ـ المشاركة في النشاطات العامة	٪٤٥,٣
٥ ـ الدفاع عن الحقوق والنضال من أجلها	٪٣٧,٨
٦ ـ النضال من أجل مبادىء وأفكار وأنظمة سياسيّة	٪١٧,٩
٧ ـ المساهمة في معالجة النزاعات على المستوى الوطني	٪١٦,٤
٨ ـ مكرر ـ المساهمة في معالجة النزاعات على المستوى المحلّي	٪١٦,٤
٩ ـ العمل لاحتلال موقع من مواقع السلطة	٪١٠,٤
١٠ ـ المشاركة في وضع برامج سياسيّة ودعمها والنضال من أجلها	٪٩,٥

في الوقت الحاضر، أعلى نسبة من المساهمة الشخصيّة للمرأة اللبنانية في الشأن العام تقتصر على «الالتزام بالقوانين والأنظمة والمشاركة بالانتخابات». لكن يجب أن لا نقلل من أهمية «الأقليات الكبيرة»، أي المجموعات التي هي بحدود ٣٠٪ إلى ٤٥٪، وممكن أن تكون فاعلة وناشطة وهذا هو حال اللواتي يشاركن في النشاطات العامة ويدافعن عن الحقوق ويناضلن من أجلها.

كما نلاحظ الجانب «العملي» الواضح لدى المرأة: مثلاً لا يهمّها مجرد الاطلاع على الشؤون السياسيّة (في المرتبة الرابعة لدى النساء، ٤٠,٧٪ وفي المرتبة الثانية لدى الذكور، ٥٤,٢٪) وتفضّل عليها «المشاركة في النشاطات العامة».

مواقع المرأة في القرار وفي أمور الشأن العام

I ـ مقاربة أولى كمية لحجم النساء في مؤسسات الشأن العام الرسمي والخاص.

لا بد من تسجيل واقع مهم سوف يلقي بثقله على مجمل ميزان القوى الجندري في المجتمع اللبناني، وهو يتمثل بازدياد نسبة الإناث على نسبة الذكور بإطار معادلة ٩٠

رجل مقابل ١٠٠ امرأة[١] لا شك أن هذا الوزن الكمّي سوف يؤثر مستقبلاً على مجريات أية عملية انتخابية، أكانت على صعيد مجلس نواب أم بلديات. كما أنه سوف يكون له تأثيره على حجم الوجود النسائي في الوظائف والإدرات العامة، وخصوصاً أن بعض المهن والاختصاصات بدأت تضم نسباً نسوية كبيرة واضحة[٢]. وفي المعلومات غير الحصرية[٣] المؤمنة نعلم أنه:

ـ لم تُعَّين بعد، امرأة وزيرة في لبنان. كان في برلمان ١٩٩٢ ثلاث نساء وثمة حالياً ثلاث في البرلمان الحالي.

ـ وعينت السيدة ناديا عياد رئيسة لبلدية طيرفليسه (قضاء صور) وهي زوجة النائب علي الخليل.

ـ حالياً تترأس السيدة سليمة ضرغام بلدية بكيفا (قضاء راشيا) وهي عضو في المجلس النسائي اللبناني.

ـ وتمارس السيدة نبيلة فارس مهمات مختار الرابية (المتن الشمالي).

أحصت وزارة الشؤون البلدية نسبة النساء الأعضاء في المجالس البلدية عام ١٩٨٤ وكانت ٠,٩٣٪ وأصبحت سنة ٠,٣٨,١٩٩٤٪.

في القرار الإداري: نسبة النساء في وزارة الخارجية ١٠٪ وهي نسبة تتجه إلى الارتفاع نتيجة إلغاء بعض القيود على عمل النساء في هذا القطاع عام ١٩٩٤.

في وظائف الفئة الأولى عامة، تشكل النساء ٣,٣٪ (١٩٩٣).

في وظائف الفئة الثانية، ارتفعت نسبة النساء بين ١٩٨٣ و١٩٩٢ وأصبحت تشكل ٦,٦٪. ولكن هذه نسبة متراجعة كثيراً عما كان الوضع عليه سنة ١٩٨٠. (٣٠٪ من النساء في وظائف الفئة الثانية!!). أما في الفئة الثالثة النسبة تناهز الـ ٨٪ (١١٤ امرأة من أصل ١٤١٤ موظفاً).

إذن المرأة في لبنان اليوم، خارج تركيبة السلطة السياسيّة ـ الإدارية وهي غير مشاركة في القرارات والتنفيذ. وكيف تصل إلى هذه المشاركة وعالم الإدارة

(١) اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ١٩٩٧ ـ جزآن.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) معلومات مأخوذة من استقصاء ميداني حول البلديات أجريناه عام ١٩٩٤ للمركز اللبناني للدراسات وهو قيد النشر.

والمؤسسات عالم يشعر حياله اللبناني بالعجز العميق وفي وضع المغلوب على أمره، كما يدل هذا الجدول:

العجز أمام المؤسسات

السؤال: ما هي، من بين المؤسسات التالية، المؤسسات التي تشعر أن الفرد في لبنان وأنت شخصياً في وضع المغلوب على أمره تجاهها.

	عام	ذكور	إناث
١ ـ الإدارة الرسمية	٪٦٣,٨	٪٦٣,٥	٪٦٤,٠
٢ ـ المدارس	٪٥٣,٣	٪٥٢,٨	٪٥٣,٧
٣ ـ المؤسسات الاقتصادية الكبرى	٪٥١,٣	٪٥١,٣	٪٥١,٢
٤ ـ البوليس	٪٤٨,٨	٪٥٠,٨	٪٤٦,٨
٥ ـ الأحزاب السياسية	٪٤٥,٣	٪٤٥,٢	٪٤٥,٣
٦ ـ التلفزيون	٪٣٧,٣	٪٣٦,٥	٪٣٧,٩
٧ ـ المؤسسات الدينية	٪٣٢,٣	٪٣٥,٥	٪٢٩,١
٨ ـ الصحف	٪٢٤,٨	٪٢١,٨	٪٢٧,٦
٩ ـ الاتحادات العمالية	٪١٥,٥	٪١٥,٧	٪١٥,٣

نلاحظ أنه فيما يتساوى الذكور والنساء في «الشعور بالعجز» أمام الإدارة الرسمية والمدارس والمؤسسات الاقتصادية الكبرى والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية، يبرز بشكل لافت أن النساء أقل عجزاً من الذكور أمام «البوليس» وأمام «المؤسسات الدينية» و«الصحف». هل لأن بمقدور النساء أحياناً اختزال المؤسسات في بضعة أشخاص أو في شخص واحد؟ في هذه الحالة تواجه المرأة «فرداً» وليس «مؤسسة» وتكون معاناتها أقل من الرجل.

تقييم معطيات الموقع النسائي في المؤسسات.

ما تزال جدلية العدد وتأثيره مبهمة بشكل عام، لكنها في منتهى الأهمية. هل يتغير شيء ما في منطق الإدارة الرسمية وآليتها في حال ازداد عدد الموظفات فيها؟ هل الأعداد النسائية المتزايدة في جهاز القضاء ووزارة الخارجية تؤدي إلى تغيير شيء

فيها؟ لا نملك الآن جواباً عن هذه التساؤلات في لبنان نظراً إلى هزال التجربة وحداثتها. في فرنسا مثلاً صدر تقييم لتجربة العمل النسائي في السياسة أجرته وزيرة الدولة (حالياً) للعدل «إليزابت غيغو Elisabeth Guigou في كتاب بعنوان «Etre femme en politique 1997» Plon, والفكرة الأساسية في الكتاب: «لماذا ما تزال النساء معزولات عن الحياة السياسية عموماً وفي فرنسا خصوصاً؟ «هذا ما دفع بالكاتبة إلى نوع من مراجعة تاريخية لظروف تعامل الحركات الثورية والديمقراطية في فرنسا وأشكاله مع مسألة المرأة. وتخلص إلى اعتبار أن المرأة في فرنسا كانت دائماً تحصل على «مكاسب» هي في النهاية من خارجها أي من «منطق لا دخل للمرأة فيه». هنا تطرح فكرتها الأساسية الثانية: هل سوف تتمكن المرأة من تغيير السياسة أم سوف تنجح السياسة في تغييرها؟ تقوم هنا بعملية مقارنة بين مستوى تمثيل المرأة في السياسة وأوضاعها العامة الحقوقية والاجتماعية والسياسية. فتلاحظ أنه لا يوجد علاقة مباشرة بين «المستوى العام لما تتمتع به المرأة من حريات ورفاهية وحقوق في المجتمع الفرنسي والأوروبي ومستوى تمثيلها مباشرة في السلطة السياسية». تصل إلى هذه النتيجة من خلال عمل مقارنة بين أوضاع النساء في عدد من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية: في السويد مثلاً نرى المرأة موجودة بكثرة في المؤسسات السياسية لكن خارج القرار في القطاع الاقتصادي، فلا توجد أية امرأة على رأس مؤسسة اقتصادية كبرى ولا تتبوأ المرأة إلاّ ٧٪ من كراسي الأستذة في الجامعات. في فرنسا لا يوجد سوى ٣٥ امرأة على ٥٧٧ مقعداً في الجمعية الوطنية لكن «الحالة على الأرض جيدة وممكن أن تتغيّر. (مقارنةً في أسبانيا ٢٣٪ من النساء في الحياة السياسية و١٣٪ في إيطاليا).

إذن ممكن أن تبرز في ما يخص المرأة، حالة من الفصام بين «الوزن السياسي المباشر في القرار والسلطة» و«التمتع بحقوق مدنية وعائلية ومهنية واسعة»، وتأمين الحالة الثانية لا يؤدي بالضرورة وحتماً إلى التمركز في الأولى! هذا ما حدا ببعض الشخصيات البارزة في الحركة النسائية الفرنسية مثلاً، إلى طلب حسم موضوع التمثيل السياسي «قانوناً» وعدم انتظار ترجمة المواقع الاجتماعية الجديدة سياسياً لأنه انتظار يمكن أن يطول كثيراً.

ومن هنا طرح مبدأ المناصفة في التمثيل وتلتقي هنا غيغو مع جيزيل حليمي في تقريرها إلى رئيس الوزراء الفرنسي حول موضوع «التكافؤ العددي في الحياة السياسية» الذي يوصي بتعديل الدستور الفرنسي في هذا الاتجاه (أي ٥٠٪ نساء في المؤسسات السياسية).

II ـ في المواقف العملية.

انتخابات صيف ١٩٩٦.

أجرت مؤسسة Statistics Lebanon استطلاعاً للرأي قبيل انتخابات صيف ١٩٩٦ (بين ٣٠ تموز و٨ آب) شملت عينة من ٦٠٠ شخص من جميع الأراضي اللبنانية منهم ٥٢,٦٪ ذكور و٤٧,٤٪ إناث. (نشر في «النهار» ١٩٩٦/٨/١٢). تبين في هذا الاستطلاع أن نسبة النساء اللواتي كن سوف سيشاركن في الانتخابات هي ٦١,٢٧٪ مقابل ٢٥,٣٥٪ أعلنّ أنهنّ مقاطعات. كما أن نسبة «المشاركات» تفوق نسبة الذكور الذين أعلنوا أنهم سوف يشاركون: (٥٦,٣٣٪).

كما يبدو أيضاً أن النساء أكثر حسماً من الذكور لما سوف يفعلن نهار الانتخاب: ٨٢,٢٨٪ أجبن «نعم» رداً على «ما إذا كان لديهن مرشح ما تنوين الاقتراع لمصلحته» فيما الذكور ٧٩,٣٨٪ في هذه الحالة.

موقف النساء من الدوائر الانتخابية شبيه بالموقف الذكري على صعيد الترتيب، أي أن الأكثرية تؤيد القضاء ومن ثم لبنان دائرة واحدة ومن ثم المحافظة. لكن توزيع النسب مختلف: الأكثرية النسائية هي مع «القضاء» بنسبة (٣٥,٩٢٪) وتسبق بفارق بسيط جداً نسبة اللواتي هنّ مع «لبنان دائرة واحدة» (٣٢,٣٩٪) وتبقى مع «المحافظة» نسبة (٢٣,٩٤٪) (٧,٧٥٪ لا جواب لديهن) بينما الذكور مع القضاء بنسبة كبيرة (٤٤,٩٤٪) ومن ثم مع «لبنان دائرة واحدة» (٣٤,١٨٪) ومن يؤيد «المحافظة» من الذكور (١٤,٥٦٪ فقط!). (٦,٣٣٪ لا جواب لديهم).

الأكثرية النسائية عشية الانتخابات موالية «للنهج الحالي للسلطة وللنواب الموالين» وهذا التأييد بنسبة (٣٩,٤٤٪) مقابل (٣٠,٢٨٪) مؤيدات «للمعارضة المرشحة في الداخل» و(٢٩,٥٨٪) مؤيدات «للمعارضة في الخارج».

أما الذكور فهم بنسبة (٤٢,٤١٪) مع «المعارضة في الخارج»، ٣٦,٠٨٪ مع «المعارضة المرشحة في الداخل» و(١٨,٩٩٪) مع «النهج الحالي للسلطة وللنواب الموالين».

لاحظنا أيضاً نزعة محافظة في السلوك الانتخابي. رأينا أنهنّ مشاركات في الانتخابات وتؤيدن بأكثرية نهج السلطة الحالية. السلوك الانتخابي ممكن وصفه بسلوك «محافظ ـ عملي».

المواقف والآراء

I ـ فكرة الديمقراطية

يحاول هذا الاستطلاع قياس التطابق بين عدد من المبادىء وفكرة الديمقراطية، بشكل عام وعلى صعيد تطبيقها في لبنان بوجه خاص. فكان السؤال: فيما يلي عدد من المبادىء العامة، هل لك أن تحدد لنا مدى ارتباط أو عدم ارتباط هذه المبادىء بفكرة الديمقراطية؟

(يقرأ الجدول على الشكل التالي: ٨٠٪ من المستطلعين يعتبرون أن حرية تعبير كل فرد عن رأيه السياسي بصراحة تتطابق مع فكرة الديمقراطية، و٧٩,٨٪ من النساء يعتبرن أن حرية المعتقد الديني تتطابق مع فكرة الديمقراطية).

	النسبة العامة	رأي النساء	رأي الذكور
١ ـ حرية تعبير كل فرد عن رأيه السياسي بصراحة	٨٠٪	٧٩,٨٪	٨٠,٣٪
٢ ـ حرية المعتقد الديني	٧٩,٥	٧٩,٨	٧٩,٣
٣ ـ انتخابات حرة واقتراع فردي وسري	٧٩,٣	٧٩,١	٧٩,٥
٤ ـ حرية التنقل في جميع أرجاء البلاد	٧٨,١	٧٨,٥	٧٧,٦
٥ ـ حرية الإقامة في جميع أرجاء البلاد	٧٧,٥	٧٨,٣	٧٦,٦
٦ ـ وجود معارضة فاعلة تراقب الحكومة	٧٦,٩	٧٧,٣	٧٦,٦

أي من هذه المبادىء تتطابق مع الوضع الحالي في لبنان؟ (النسب مئوية).

	النسبة العامة	رأي النساء	رأي الذكور
١ ـ وجود حرية في اختيار نوعية تربية الأولاد	٦٨,٥	٦٩,٣	٦٧,٧
٢ ـ حرية المعتقد الديني	٦٨,٢	٦٧,٦	٦٨,٧
٣ ـ حرية التنقل في جميع أرجاء البلاد	٦٤,٢	٦٣,٤	٦٥
٤ ـ حرية الإقامة في جميع أرجاء البلاد	٦٠,٨	٦٢,١	٥٩,٤

	النسبة العامة	رأي النساء	رأي الذكور
٥ ـ حرية الاختيار بين عدة أحزاب سياسية	٥٦	٥٥	٥٧
٦ ـ حرية وسائل الإعلام	٤٨,٧	٤٨,٣	٤٩,٢
٧ ـ المحاكم مستقلة وتطبق القانون بعدالة ودون تمييز	٤٧,٧	٤٥,٧	٤٩,٨
٨ ـ حرية تعبير كل فرد عن رأيه السياسي بصراحة	٤١,١	٤١,٧	٤٠,٥
٩ ـ إنتخابات حرة واقتراع فردي وسري	٤٠,٩	٤٢,٤	٣٩,٣
١٠ ـ غياب فوارق كبيرة من حيث الدخل بين طبقات المجتمع	٢٩,٦	٢٨,٩	٣٠,٢
١١ ـ وجود معارضة فاعلة تراقب الحكومة	٢٢,٤	٢٥	١٩,٧
١٢ ـ يساهم المواطنون في التأثير على القرارات السياسية الهامة	٢٠	٢١,٥	١٨,٤

نلاحظ أولاً أن إدراك فكرة الديمقراطية متطابق إلى حد كبير بين النساء والذكور وبينهنّ وعموم المستطلَعين. إذا نظرنا أيضاً إلى الترتيب العام لدرجة تطابق مبادىء الديمقراطية مع الوضع اللبناني نرى أن الترتيب هو نفسه في الحالات الثلاث: العام، الإناث والذكور، يفوق الـ ٥٠٪. لكن داخل هذا الترتيب العام لدينا بعض المواقف النسائية المفارقة: أكثرية من النساء تفوق النسبة العامة وتفوق النسبة الذكرية (بنقطتين) تعتبر أن مبدأ حرية التربية متطابق مع الوضع اللبناني الحالي. كما نلاحظ فوارق واضحة في الأجوبة حول التنقل والإقامة «المرأة أكثر حساسية في ما يخصّ حرية التنقل «فتعتبرها مؤمنة بدرجة أقل من الذكور ومن المعدّل العام، لكنها أكثر اطمئناناً إلى «حرية الإقامة في كل أنحاء لبنان» وتعتبرها مؤمنة أكثر من الذكور ونسب المعدّل العام. هذا «الاطمئنان» يسحب نفسه على «حرية التعبير وحرية الاقتراع» حيث نسبة النساء اللواتي يعتبرن أنهما مطبقتان في الوضع اللبناني الحالي، تفوق نسبة الذكور والنسب العامة.

II ـ فكرة النظام السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي المفضّل

لو كان لك الخيار أن تعيش في بلد من البلدين التاليين، أيهما تختار؟

الرأي الأول: ـ أفضّل العيش في بلد يحظى فيه كل فرد بالأمان الاجتماعي لجهة

البطالة وضمان الحوادث والأمراض والشيخوخة مع ما يترتب عن ذلك من ضرائب مرتفعة وتعدد في الأنظمة والقوانين التي تسيّر حياة الفرد.

النسبة العامة: ٥٤,٣٪ ـ الذكور: ٥٧,٩٪ ـ النساء: ٥٠,٧٪ ـ لا رأي (نساء): ٢٪.

الرأي الثاني: أفضّل بلداً تتمّ العناية فيه بالطبقات الأفقر فقط ويتحمّل الباقون أعباء مسؤولية أنفسهم، على الأقّل جزئياً، مع ما يترتب عن ذلك من ضرائب منخفضة وتحرر الشخص من كثرة الأنظمة والقوانين.

النسبة العامة: ٤٢,٨٪ ـ الذكور: ٤٠,١٪ ـ النساء: ٤٥,٣٪ ـ لا رأي (نساء): ٣,٩٪

III ـ أسلوب الحكم واتخاذ القرارات، المفضّل

السؤال: يناقش شخصان حول أفضل السبل للحكم لمعالجة المشكلات الراهنة في لبنان اليوم، ولهما رأيان مختلفان حول الموضوع، أي من الرأيين التاليين أقرب إلى رأيك؟

الرأي الأول: أفَضِّل أن يكون على رأس السلطة أفضل رجل سياسي وأن يُعطى الصلاحيات الواسعة في الحكم، على أن يستعين بأفضل الخبراء في مجالات التخطيط والبرمجة والتنفيذ. وتنتج من ذلك قلة في الكلام وكثرة في العمل والنتائج.

الرأي الثاني: أفَضِّل أن يكون للناس دور فاعل في وضع خطط المشاريع العامة وتنظيم هذه الخطط وتنفيذها، وأن يكون لعدة أشخاص الرأي في قيادة البلاد ومصالحها. إن ذلك قد يقود إلى مناقشات طويلة، لكنّه لا يُسهّل لحكم كهذا استغلال السلطة لأهداف خاصة.

جاءت الأجوبة على الشكل التالي: ٥٣,٥٪ مع الرأي الثاني، وهو يحصد ٥٨,٢٪ من الذكور مقابل ٤٨,٧٪ من النساء.

و٤٥,٥٪ مع الرأي الأول. وهو يحظى ب٥٠,٣٪ من النساء مقابل ٤٠,٨٪ من الذكور.

النساء يفضلن بوضوح نظاماً سياسياً شخصانياً مركزياً فاعلاً على النظام البرلماني الواسع المشاركة والبطيء في أخذ القرارات. كما هو واضح أنهنّ أقرب إلى القبول «بالنظام اللبرالي اقتصادياً واجتماعياً» منه إلى النظام «العناية» «Welfariste» والحماية الاجتماعية.

خلاصة:

إن مشاركة المرأة في القرار لا تزال مسألة غير مؤمنة بشكل عام وهي لم تحصل حتى في مناطق يفترض أنه كان من الممكن أن تحصل فيها أكثر منها في مناطق أخرى (بيروت، مناطق من جبل لبنان، مدن وسطى إلخ). فإذا عدنا إلى ما تقدم في المدخل حول وجود «بابين» لدخول العمل السياسي في لبنان، نرى أن «الباب» الحقوقي المدني الذي تعتبره المرأة «مدخلها الطبيعي» إلى السياسة مفتوح أمامها «نصف فتحة أو ربع»!! هذا عدا كون هذا الباب يضيق حالياً على الجميع ويقلص إمكان العمل السياسي المؤسساتي.

لا شك أن سبب هذا الإخفاق عائد أيضاً كما لاحظنا من استطلاعات أخرى إلى وجود بنى ذهنية متأتية من نظام قيمي معين يحول دون بلوغ هذا الهدف. هذا النظام القيمي الذي بات مسلماً بتسميته في السوسيولوجيا الغربية «ذكري»، يعرقل ويؤخر دور المرأة في العمل السياسي، حتى داخل ما هو مفترض أن يكون مؤسسات حديثة ومدنية وحقوقية. مشكلة المرأة في العمل السياسي تفاقمت مع الأحزاب وليس مع أبيها أو أخيها اللذين لم يعداها البتّة بأي تحرير أو تغيير في وضعها! وتفاقمت ثانياً مع الدولة التي لم تؤمن لها الحماية الكافية من «أهلها». وهي في وضع لا يمكنها إلاّ أن تراهن على الدولة وعلى العمل المنظم!

يبدو أن تخطي هذا المأزق يحصل من خلال خيارين بارزين الأول هو الخروج من السباق على السلطة السياسية والثاني هو الرهان على عمل «تظهر نتائجه مباشرة ويشفي رغبتي الالتزام والتصرف كفاعل اجتماعي» وهو الخدمة الاجتماعية والعمل الإنساني. وهذا خيار فردي يعكس أيضاً غياب المشروع السياسي النسائي المنظم كمشروع يهدف إلى المساواة في الحياة العامة وصنع القرار. لكن هل أن النساء اللبنانيات حسمن أمرهنّ في هذا الاتجاه؟